

الوساطة القضائية في التشريع الجزائري

أ: عبد الصدوق خيرة.

جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)

ملخص:

تتسم الوساطة بتوخي العقلانية في العلاقات الإنسانية منذ القدم فلقد كانت لها الآثار الأولى في الحضارة اليونانية تأسيسا على فلسفة ذلك العهد التي كانت تهدف إلى بيان ما هو أصلح للفرد. ولم تغب الفكرة في الشريعة الإسلامية وفي التقاليد الراسخة في بعض البلدان العربية، وكفكرة حديثة في أوروبا بفضل بعض القضاة الفرنسيين في السبعينات، بالخصوص في القضايا العمالية، وذلك بعد أن لاحظ هؤلاء أن أحكامهم لا تفي بالحاجة. أو أنها ترتب آثار وخيمة على المستوى الإنساني، أو يصعب تنفيذها لأنها تقطع الحوار بين الخصوم ولذلك صدر قانون 8 فيفري 1995 لتكريس هذا الحل البديل. فالوساطة ليست كالصلح ولا كالتحكيم فالأول يبادر به القاضي والثاني يقوم به المحكم باتفاق مسبق وبطلب من الأطراف ، لذلك تفاديا للخوض في الدعاوي القضائية التي يطول أمدها، أدرج المشرع الجزائري الوساطة في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية¹ كطريق بديل لحل النزاعات.

Résumé:

Ma médiation est un moyen pour soulager les relations humaines, elle a été appliquée à l'époque de moyen âge, sous le principe de " l'intérêt de l'individu" même l'idée n'est pas étrange pour la doctrine eslamique et les coutume des payes arabes, mais elle est nouvelle par rapport a la communauté européenne grâce au anciens juges dans les années 70 concernant les instances sociales et commerciales, cela a incité l'apparition de la loi du 8 février 1995, portant la médiation judiciaire comme un nouveau moyen pour résoudre les litiges entre le parties.

En revanche la médiation judiciaire n'est pas comme la conciliation ni comme l'arbitrage, elle est pour éviter l'action judiciaire afin de préserver les relations humaines pour cette raison le législateur algérien a intégré ce moyen dans son code des procédure civile est administrative pour retresser les litiges entre les parties.

مقدمة:

يعتبر قانون الإجراءات المدنية والإدارية من القوانين الرائدة في التشريعات العربية، إذ عرف شكلا جديدا من حيث الشكل والموضوع حتى أصبح شبيها بالموسوعة القانونية الفرنسية لاستحواذه على أبواب مفصلة ومعنونة تشرح النص بشكل بسيط ومفصل، جاء هذا القانون باختيارات عديدة لحل النزاعات، كالصلح، التحكيم، والوساطة التي لا تعتبر جديدة على مجتمعنا لأنها نابعة من الأعراف والتقاليد ولكن ما يهنا هو الشكل الجديد للوساطة البسيطة والتي سماها المشرع الجزائر بالوساطة القضائية

هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال النقاط التالية:

1- التطور التاريخي للوساطة

1-1- تعريف الوساطة

2-1- أنواع الوساطة

3-1- من يمكنه القيام بدور الوساطة

2- إجراءات الوساطة

1-2- الأهداف المرجوة من الوساطة

2-2- أثر تعيين الوسيط على مهمة القاضي و المحامي

3-2- مستقبل دور الوسيط في الجزائر

1- التطور التاريخي للوساطة

كانت الوساطة في القديم تتم بشكل بسيط أساسه نابع من الأعراف والتقاليد السائدة في المجتمعات آنذاك، طبقت الوساطة في العهد القديم كقانون بمفهوم المصلحة واستخدمت من جديد بعد الثورة الفرنسية عام 1789، وقد ظهرت في الولايات المتحدة خلال الفترة ما بين 1965-1970.

ظهرت كذلك الوساطة كحل بديل في معظم الاتفاقيات الدولية من بينها:

أ- اتفاقية البنك الدولي الذي من شأن تسوية منازعات الاستثمارⁱⁱ.

ب- كذلك بشأن نظام المصالحة والتحكيم لغرفة التجارة الدولية الذي نص على نظام المصالحة الاختياريةⁱⁱⁱ ووضع إجراءات خاصة، لأنها هيئة تمثل رجال الأعمال على مستوى الدولي، إذ تم تأسيسها بعد مؤتمر التجارة الدولية الذي عقد عام 1919 بمدينة (Atlantic City). بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث جميع الخلافات الناشئة تجري تسويتها بصفة نهائية وفقا لقواعد التصالح و التحكيم

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، حسب دراسة حديثة تقريبا 75% من النزاعات التجارية تحل عن طريق الوساطة

في إنجلترا الوساطة موجودة في عدة ميادين بالأخص منها النزاعات بين الأطباء والمرضى.
أما في الدول العربية فالوساطة شيء مفروض^{iv} في الأعراف و التقاليد.

1-1- تعريف الوساطة:

تضمنت المادة 994 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية تعريف الوساطة ، حيث على القاضي عرض إجراءات الوساطة على الخصوم في جميع المواد باستثناء قضايا شؤون الأسرة و القضايا العمالية وكل ما من شأنه أن يمس بالنظام العام^v

ولقد عرفها الأستاذ " فوشار" بأن الوساطة آلية تقوم على أساس تدخل شخص ثالث محايد في المفاوضات بين الطرفين ويؤكد كذلك أن مهمة الوسيط محدودة في محاولة التوفيق بين الأطراف أو بذل المجهود لتقديم حل يرضي الطرفين^{vi}

1-2- أنواع الوساطة

عدا تعريف المشرع الجزائري للوساطة من خلال قانون الإجراءات المدنية و الإدارية 2008 توجد هناك عدة أنواع للوساطة فهناك الوساطة البسيطة التي تشبه المصالحة أي وجود شخص يسعى إلى رضى كلا المتنازعين بدون التأثير على موقف أو وجهة نظر أحدهما.

هناك أيضا شكل آخر للوساطة يتخذ في قلب القضاء السوري عن طريق وسيط مهمته الوصول إلى حل يرضى أطراف النزاع.

وهناك الوساطة الاستشارية التي يلجأ فيها أطراف النزاع إلى محامي أو خبير كوسيط لحل النزاع .
وهناك وساطة التحكيم، التي يتفق فيها الأطراف على قيام الوسيط بمهمة التحكيم إذا فشلت مهمته في الوساطة.

وهناك الوساطة الجنائية التي نادى بها معظم الدول في العالم التي من شأنها وضع حد للضرر ولحالة الاضطراب الذي أحدثته الجريمة، عن طريق حصول الضحية على تعويض كاف عن الضرر الذي حدث له^{vii}

1-3- من يمكنه القيام بدور الوسيط:

الوسيط هو كل شخص توفرت فيه المواصفات المطلوبة والتي نصت عليها المادة 998. حيث نصت على أن يعين الشخص الطبيعي المكلف بالوساطة من بين الأشخاص المعترف لهم بحسن السلوك و الانضباط و أن تتوفر فيه الشروط الآتية:

- ألا يكون قد تعرض إلى عقوبة عن جريمة مخلة بالشرف و ألا يكون ممنوعا من حقوقه المدنية.
- أن يكون مؤهلا للنظر في المنازعة المعروضة عليه.
- أن يكون محايدا و مستقلا في ممارسة الوساطة.

ولكن لم يشرح المشرع في مادة 998 شخصية الوسيط، على خلاف المشرع الأردني إذ لوزير العدل الحق في تسمية وسطاء خصوصيين يختارهم من بين القضاة المتقاعدين والمحامين والمهنيين المشهود لهم

بالحيادة والنزاهة^{viii} و يقوم الوزير بتحديد الشروط الواجب توافرها في الوسطاء الخصوصيين، رغم هذا يمكن أن نتصور أهم مميزات الوسيط:

- (1) **العدل** : أي أن لا يرجح كفة أحد الأطراف على الآخر.
- (2) **الحياد** : أن لا يصدر أحكاما على موضوع النزاع.
- (3) **الإنصات الجيد** : " la bonne écoute "
- (4) **التواصل السليم و الواضح** : La communication
- (5) **كتمان السر المهني** : La non violation du secret professionnel

2- إجراءات الوساطة:

بمجرد الاطلاع على نص المادة 994 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، فالأمر القاضي بتعيين الوسيط يجب أن يتضمن ما يأتي:

- 1- الدعوة إلى الوساطة المادة 1005
- 2- تلقي وجهة نظر الأطراف المادة 994
- 3- سماع كل شخص يقبل المادة 1001
- 4- التوفيق بين الخصوم المادة 994-995
- 5- محضر الوساطة المادة 1002-1003
- 6- رجوع القضية إلى المجلس والمصادقة على محضر الاتفاق أو الوساطة المادة 1003-1004

2-1- الأهداف المرجوة من الوساطة:

إن إدراج الوساطة في القانون الجزائري جاء من أجل فض الاكتضاخ على الأجهزة القضائية من محاكم و مجالس قضائية خاصة في المدن الكبيرة كهران، الجزائر، قسنطينة.

فالوساطة تخضع لحرية أطراف النزاع في اللجوء إليها ولسريرتها و لكفاءة الوسيط الذي يعمل حسب الأخلاقيات المعمول بها، كما أنها تتطلب حسن نية الخصوم للوصول إلى أحسن حل يمكن الوصول إليه بمراقبة القاضي، فالوساطة تسمح بشكل واضح لكلا أطراف النزاع تقديم تفسيرات تفيد في توضيح النقاط المزعجة في النزاعات ومن جهة أخرى الحفاظ على العلاقات المستقبلية عكس تماما مباشرة الدعوى القضائية التي قد تنقطع العلاقات بسببها دون رجعة

فالوساطة حل سريع يتقارب بكثير من الصلح أي للوسيط مهمة السماع للخصوم دون سلطة الفصل لهم أي حمل الخصوم لإيجاد حل يرضيهم^{ix}

2-2- أثر تعيين الوسيط على القاضي والمحامي:

سبقت الجزائر في تعيين الوسط عدة بلدان عربية و أوروبية فهذا الأمر بالتعيين ليس من شأنه استخلاف منصب القاضي الذي له السلطة في الفصل أو المحامي الذي مهمته الدفاع عن أطراف النزاع، بل يبقى القاضي يتمتع بجميع سلطاته أثناء سير الوساطة، بحيث يراقب سيرها، وإن اقتضى الأمر بجدر

به اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل مهمة الوسيط إذن تعيين الوسيط ليس معناه تخلي القاضي عن القضية إذ يمكنه اتخاذ أي بتدابير يراها ضرورية^x

كما يمكن للقاضي إنهاء الوساطة في أي وقت بطلب من الوسيط أو الخصوم أو تلقائيا عن طريق أمين الضبط نصت عليه المادة 1002.

2-3- مستقبل دور الوسيط في الجزائر:

الجزائر على غرار البلدان الأخرى تعرف أحيانا صعوبات على المستوى الداخلي من الناحية القانونية والتنظيمية ولكن هذا ما يسعى إليه المشرع الجزائري من مشاريع عديدة منها تحقيق العدالة وإزاحة الفوضى والبيروقراطية وتقريب العدالة من المواطن بشكل واضح وبسيط، أما بالنسبة للوسيط هناك عدة مسائل تبقى في الظل ويصعب تفسيرها من بينها:

- 1) كيفية تسديد أتعاب الوسيط على الأقل في حالة لم يتوفق الوسيط في اتفاق يرضي الطرفين.
- 2) رغم الطابع التقليدي الذي يغلب على الوساطة وعلى ثقافتنا في نفس الوقت، يمكن أن نقول للوساطة مستقبل كبير في المعاملات المالية والقضايا التجارية التي اتسع حجمها مع تزايد العلاقات التجارية و تطور القوانين المرتبطة بها.
- 3) إن تبني المشرع الجزائري لهذه الطريقة البديلة لحل النزاعات ستساهم لا محالة في التخفيف من القضايا لاسيما أن الوساطة تتسم بالمرونة والتحضر.

الخاتمة:

المراد من استعمال الوسائل البديلة لحل النزاعات بصفة ودية هو تشجيع الحوار بين الخصوم وحثهم للتفاوض والتشاور و بذل مجهودات لحل الصعوبات التي تواجههم. فنجاح الوساطة في الجزائر سيؤدي إلى المحافظة على العلاقات المستقبلية والمشاركة في بناء واستقرار هذا البلد العزيز بغض النظر لما لها من أهمية في تخفيف العبء على الأجهزة القضائية.

قائمة المراجع:

- (-) قانون الاجراءات المدنية والإدارية الصادر في 2008/02/25 رقم 09-08، الجريد الرسمية عدد 23/21 أبريل 2008.
- (-) انظمت الجزائر إلى هذه الاتفاقية للفصل في الخلافات بين الدول ورعاياها.
- (-) مجلة المحكمة العليا- عدد خاص- " الطرق البديلة لحل النزاعات": الصلح الوساطة والتحكيم في 15-16 جوان 2008، صفحة 570.

(-) - la médiation vient du mot latin (MEDIOS)

(-) - المشرع الجزائري لم يعرف النظام العام وهو مفهوم متغير ومتطور حسب ظروف المجتمع

(-) fouchard : la mission du médiateur se limite à tenter de concilier les parties , ou à s'efforcer de les amener à une solution mutuellement acceptable "

- () - صدر العديد من التوصيات عن المجلس الأوروبي منها التوصية الصادرة في عام 1987 والتوصية الصادرة بتاريخ 15 سبتمبر 1999 بشأن إقرار بدائل الدعوى الجنائية لمواجهة بعض الجرائم.
- () - السيد ذيب عبد السلام، مقالة بعنوان " الوساطة "في قانون الإجراءات المدنية الجديد " رئيس الغرفة التجارية والبحرية، للمحكمة العليا، مجلة المحكمة العليا، عدد خاص الطرق البديلة، الصلح الوساطة والتحكيم"، 15- 16 جوان، 2008، ص:547.
- () - تجوز الوساطة في جميع النزاعات باستثناء قضايا شؤون الأسرة، والقضايا العمالية لاحتواء التشريع الخاص بهما ما يتكفل بهذا الطريق البديل، لحل النزاعات، لا يمكن اللجوء إلى الوساطة في كل ما من شأنه المساس بالنظام العام.
- () - نصت عليه المادة 2/995 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية لسنة 2008.